14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
الأربعاء 25 نوفمبر 2009 م - العدد (14657) السنة الحادية و الأربعون
Email: 14october@14october.com

الجمهورية اليمنية..رافد للقوة العربية وخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي .. برئاسة مجور:

إقرار مشروع الموازنة العامة للدولة على المستويين المحلي والمركزي

التوجيه بإعادة النظر في أوضاع الوحدات الاقتصادية المدعومة أو تلك التي تحقق انخفاضاً في فوائض أنشطتها

صنعاء / سبأ:

أقر مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور مشروع الموازنة العامة للدولة على المستويين المحلي والمركزي ومشاريع موازنات الوحدات الاقتصادية والمستقلة والملحقة للصناديق الخاصة للعام المالي 2010 م ومشاريع قوانين ربطها.

ووجه المجلس وزيري الشؤون القانونية وشؤون مجلسي النواب والشورى بالتنسيق مع وزير المالية بإحالة مشروع الموازنة العامة والموازنات الأخرى وقوانين ربطها إلى مجلس النواب لاستكمال الإجراءات الدستورية اللازمة بشأنها.

الموافقة على تأجيل موعد انعقاد المؤتمر العام الخامس للمجالس المحلية إلى نهاية ديسمبر القادم

التأكيد على التطبيق الصارم للإستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات

وبحسب مشروع الموازنة فقد قدرت إجمالي الموارد للموازنة العامة للدولة للعام المالي 2010 بمبلغ تريليون و520 ملياراً و 412 مليون ريال من مختلف المصادر الإيرادية، مقابل إجمالي عام للاستخدامات العامة بمبلغ تريليونين و12 ملياراً و105 ملايين ريال موزعة على أبواب الموازنة المختلفة، وبنسبة عجز صاف قدره 7ر7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي المقدر بمبلغ 6 تريليونات و 399 ملياراً و21 مليون ريال .

وقدر إجمالي اعتمادات موازنات وحدات القطاع الاقتصادي العام ذات الطابع الإنتاجي لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2010 بمبلغ تريليونين و 797 ملياراً و 787 مليوناً و 867 ألف ريال، فيما قدر فائض النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي بمبلغ 149 ملياراً و 769 مليونا و 465 ألف ريال ، منها 89 ملياراً و758 مليوناً و 824 ألف ريال حصة الحكومة من إجمالي هذا الفائض.

وقدر إجمالي عجز النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية 2010م بمبلغ 3 مليارات و172 مليوناً و335 ألف ريال ، فيما قدرت مساهمة الحكومة الرأسمالية في مشاريع موازنات هذه الوحدات بمبلغ 128 ملياراً و525 مليوناً و 900 ألف ريال .

وفيما يخص موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي قدر المشروع إجمالي الاعتمادات لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية بمبلغ 147 ملياراً و122 مليوناً و 636 ألف ريال، وفائض النشاط الجاري بمبلغ 9 مليارات و 293 مليوناً و 756 ألف ريال ، ومساهمة الحكومة الرأسمالية بمبلغ 23 ملياراً و 905 ملايين و 287 ألف ريال.

وقدر المشروع إجمالي اعتمادات موازنات وحدات القطاع الاقتصادي ذات الطابع المختلط لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية بمبلغ وقدره 133 ملياراً و544 مليوناً و833 ألف ريال وفائض النشاط الجاري بمبلغ 10 مليارات و901 مليون و98 ألف ريال، منها مليار و794 مليوناً و774 ألف ريال حصة الحكومة.

وفيما يتعلق بموازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة للسنة المالية 2010م، فقد قدرت الموارد والاستخدامات للوحدات التي تتبع النظام المحاسبي الموحد بمبلغ 362 ملياراً و680 مليوناً و942 ألف ريال، وفائض النشاط 79 ملياراً و771 مليوناً و141 ألف ريال، ومبلغ 29 ملياراً و391 مليوناً و86 ألف ريال تقدير الموارد والاستخدامات للوحدات التي تتبع النظام المحاسبي الحكومي.

واطلع مجلس الوزراء على توجهات ومؤشرات الإطار المتوسط المدى للنفقات لعامي 2011 - 2012 م المقدم من وزارة المالية.

وفوض الاجتماع رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية بإعداد البيان المالي لمشاريع الموازنات العامة للعام المالي 2010 بما يتناسب مع الاتجاهات العامة التي تضمنتها الموازنات، بحيث يستوعب أكبر قدر من الإيضاحات لمجمل ما يمكن أن يثار من استفسارات حولها.

وأشاد مجلس الوزراء بجهود وزارة المالية واللجنة الفنية في إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة .. وشدد على عدم تجاوز نسبة العجز النقدي الصافي الفعلي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال تنفيذ الموازنة العامة لعام 2010 م معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي لنفس العام.

ووجه المجلس بإعادة النظر في أوضاع الوحدات الاقتصادية سواء المدعومة أو تلك التي تحقق انخفاضا في فوائض أنشطتها وتؤثر سلبا على حصة الدولة من فائض النشاط الجاري الأمر الذي يتنافى مع الهدف من وجود تلك الوحدات .

وأكد المجلس بهذا الشأن ضرورة مراجعة وتصويب السياسات والإجراءات المتبعة لتسيير أنشطة ومهام تلك الوحدات وإعادة النظر في الأنظمة المالية والإدارية بما يكفل ترشيد النفقات وتنمية الموارد وإحكام الرقابة على التصرفات المالية، بما ينسجم وتوجهات الدولة وأهداف ومضامين برنامج الإصلاحات الشاملة .

كما أكد أهمية التطبيق الصارم للإستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات على نحو ينعكس إيجابا على العلاقة الحقيقية بين الأجر والإنتاجية وخلق القيمة المضافة للوظيفة في الناتج القومي إلى جانب تطبيق قرار المجلس رقم 467 لسنة 2008 م بشأن الموازنة بين تدفق الموارد وحدود الاستخدامات, وإعطاء المشاريع قيد التنفيذ الأولوية في الإنفاق وعلى وجه الخصوص تلك التي تسهم في خلق قيمة مضافة صافية وعائد مجز على المستويين الجزئي والكلي .

ووجه مجلس الوزراء بمراجعة وتقييم الاستثمار العام من حيث التمييز بين الاستثمار المنتج وغير المنتج وتطوير الدراسات والتصاميم بما يؤدي إلى خفض الكلف ورفع العوائد مع وضع الآليات والضوابط المناسبة للتنسيق بين الوحدات المختلفة مركزية ومحلية، وكذا الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة والصناديق الأخرى المتخصصة لما من شأنه تحقيق التكاملية في تنفيذ المشاريع وتوفير الخدمات الأساسية وفق خطط واستراتيجيات واضحة مترابطة تكفل العدالة والمساواة في توفير الخدمات على مستوى المحافظات والمديريات .

ووافق مجلس الوزراء على مشروع اللائحة التنظيمية لوزارة الكهرباء والطاقة، ووجه وزيري الشؤون القانونية والكهرباء والطاقة بمتابعة استكمال الإجراءات القانونية لإصدارها .

وتهدف اللائحة المكونة من 35 مادة موزعة على أربعة أبواب إلى تعزيز نشاط الوزارة في جانب إدارة وتطوير خدمات الطاقة الكهربائية في الريف والحضر للاستخدامات المختلفة المنزلية والصناعية والتجارية وتشجيع الاستثمار في هذا المجال وفقا للدستور والقوانين والقرارات النافذة، فضلا عن العمل على التطوير المستمر للأنظمة الإدارية والفنية ومواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال الكهرباء وتطبيقاتها وتحقيق الاستفادة من الطاقة الجديدة والمتجددة، إلى غير ذلك من الأنشطة الرامية إلى تحسين وتطوير حجم الطاقة المنتجة وتحديث أنظمة نقل وتوزيع واستخدام الطاقة والارتقاء المستمر بمستوى الخدمة الكهربائية.

ووافق مجلس الوزراء على تقرير نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية بشان طلب تأجيل موعد انعقاد المؤتمر العام الخامس للمجالس المحلية إلى نهاية ديسمبر القادم.. وكلف بهذا الخصوص نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية متابعة استكمال إجراءات الإعداد والتحضير للمؤتمر والرفع لرئيس مجلس الوزراء رئيس المؤتمر لإصدار قرار الدعوة في هذا الموعد.

واطلع المجلس على تقرير وزير الصحة العامة والسكان حول الوضع الوبائي لفيروس اتش1 إن 1 في اليمن، مشيرا إلى وصول إجمالي الحالات المصابة بهذا الفيروس حتى يوم أمس الأول إلى 3 آلاف و 491 حالة منها 956 حالة مؤكدة وألفان و 536 حالة لأشخاص خالطوا حالات مؤكدة .

وبين التقرير أن ألفين و834 حالة من إجمالي تلك الحالات شفيت، فيما لا تزال 657 حالة تحت العلاج والعزل ، موضحا أن جهود الترصد النشط للحالات المشتبه إصابتها بالمرض لا سيما في المدارس والجامعات والمعاهد مستمرة على المستويين المركزي والمحلي وبقدر كبير في المناطق التي سجلت ظهور حالات مصابة بالفيروس .

كما اطلع المجلس على تقرير وزير التربية والتعليم عن سير تنفيذ البرامج التدريبية والتأهيلية المنفذة خلال الفترة " يناير - سبتمبر 2009م "، حيث أكد التقرير أن إجمالي المستفيدين من البرامج التدريبية خلال هذه الفترة وصل إلى 54 ألفاً و 896 شخصاً ، موضحا أن مجالات التدريب شملت برامج التنمية المهنية وتعزيز القدرات الفنية للمدرسين والموجهين والاختصاصيين بما في ذلك تأهيل معلمين ومعلمات من حملة الثانوية العامة وما يعادلها إلى مستوى الدبلوم المتوسط وغيرها من المجالات المعززة للجهود المبذولة لتعزيز وتطوير العملية التعليمية في المراحل الدراسية المختلفة .

واطلع المجلس على التقرير الأمني المقدم من وزير الداخلية حول الأوضاع الأمنية في الجمهورية ومستجداتها والجهود التي تبذلها الأجهزة الأمنية لتعزيز أجواء الأمن والسكينة العامة في المجتمع.

وفيما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي، اطلع المجلس على تقرير وزير الإعلام عن نتائج زيارته الرسمية الأسبوع الماضي إلى المملكة العربية السعودية الشقيقة، وعلى تقرير وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل بشأن حضورها اجتماعات الدورة الـ 26 لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقد في سلطنة عمان خلال الفترة 8 - 13 نوفمبر الحالي، وكذلك مشاركتها في القمة الثانية للسيدات الأول في دولة حركة عدم الانحياز التي عقدت في العاصمة الايطالية روما على هامش القمة العالمية للأمن الغذائي المنعقدة الأسبوع الماضي في مقر منظمة الأغذية والزراعة

المشاركون في ورشة العمل الخاصة بتحسين وتطوير خدمات نقل الدم:

التأكيد على ضرورة تطبيق القرار الجمهوري الخاص بإنشاء المركز الوطني لنقل الدم وأبحاثه

صنعاء / سبأ:

أكد المشاركون في ورشة العمل الخاصة بتحسين وتطوير خدمات نقل الدم في الجمهورية اليمنية على أهمية تفعيل القرار الجمهوري رقم " 85" لسنة 2005م المنشئ للمركز الوطني لنقل الدم وأبحاثه وإعطاء الصلاحيات للقيام بمهامه على أكمل وجه.

ودعا المشاركون في الورشة التي عقدت أمس بصنعاء بمشاركة ثلاثين كادراً من الجهات الحكومية ذات العلاقة والمنظمات الدولية المانحة ، الجهات المعنية لدعم المركز الوطني من خلال تعزيز الإطار الفني " أطباء وفنيين" وتوسيع مقره الحالي وبناء مبنى جديد في المساحة التي بجوار المبنى الحال وتوفير الدعم المعنوي والمالي اللازم للمركز باعتباره النواة لخدمات نقل الدم في اليمن .

وطالبوا بتطوير خدمات نقل الدم في عموم المحافظات عبر إنشاء مراكز إقليمية تضم عدة محافظات محاددة لها، يتم اختيار أماكنها حسب الكثافة السكانية، تتولى تغطية احتياجات بنوك الدم الموجودة بالمحافظات وكذا تطوير خدمات نقل الدم ببنوك الدم المتواجدة بالمستشفيات وفقا للأنظمة والتعليمات والممارسات المتبعة بالمركز الوطني لنقل الدم وأبحاثه.

وشدد المشاركون على ضرورة العمل على تطوير التشريعات المتعلقة بخدمات نقل الدم وبما يتلاءم مع الدور والمهام المناطة ويحقق الأهداف المرجوة والتركيز على الدور الإعلامي وأهميته في عملية نشر التوعية والتثقيف بمخاطر الأمراض المعدية المصاحبة لعملية نقل الدم .

وكان نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي المهندس هشام شرف قد أكد في الورشة التزام وزارته بدعم المركز الوطني لنقل الدم وأبحاثه من خلال السعي إلى جلب دعم المنظمات الدولية لأنشطته المختلفة لما فيه تحسين وتطوير خدمات نقل الدم .

وأشار المهندس شرف إلى ضرورة إيلاء موضوع نقل الدم الآمن أهمية قصوى كونه يمس صحة كل مواطن ويؤثر بشكل أو بآخر على التنمية.

إلى ذلك دعا أركان حرب الأمن المركزي العميد يحيى محمد عبد الله صالح وزارة الصحة والجهات والمنظمات الدولية ذات العلاقة إلى ضرورة حشد الدعم ليكون المركز الوطني لنقل الدم وأبحاثه المصدر الوحيد للدم والجهة الوحيدة المخولة لاستقبال الدم من المتبرعين كونه يضم أحدث الأجهزة والتجهيزات اللازمة التي تضمن توفير دم آمن خالٍ من الأمراض.

إلى ذلك استعرضت مدير المركز الوطني لنقل الدم وأبحاثه الدكتورة أروى عون جهود المركز خلال الثلاث السنوات الماضية من خلال تنفيذ 55 حملة للتبرع بالدم بالإضافة إلى الحملات التوعوية في المدارس والمستشفيات والمعسكرات.

وأكدت الدكتورة اروى أن المركز يعاني حاليا من ضيق في مساحة المبنى وأن هناك عددا من الأجهزة لا يتوفر حتى مساحة للبدء بتشغيلها بما في ذلك جهاز حديث يعتبر الأول من نوعه في اليمن للتخلص من عينات الدم الملوثة.

وأشارت مدير المركز إلى أن معظم المستشفيات الحكومية والخاصة لا تلتزم بالمواصفات الدولية الخاصة بنقل الدم الآمن ومشتقاته، وأن عددا منها يبيع ويشتري الدم.

وأشادت بمستشفيات 48 النموذجي ومجمع العرضي والشرطة النموذجي والعسكري النموذجي، لالتزامها باعتماد المركز الوطني كمصدر وحيد للدم وعدم التعامل مع أي دم من أي مصدر آخر.فيما أشار خبير منظمة الصحة العالمية في خدمات نقل الدم البروفيسور محمد كمال بوكيف، خلال تقديمه تحليلا تقييميا للوضع الحالي لخدمات نقل الدم في اليمن إلى أن المركز الوطني لنقل الدم وأبحاثه هو المكان الوحيد الذي يمكن اعتباره قياسيا بالمواصفات الدولية في التعامل مع الدم بشكل آمن .

وأكدا ضرورة فتح ثلاثة مراكز إقليمية على الأقل للمركز الوطني في المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية وتزويدها بكافة التجهيزات اللازمة والكوادر المؤهلة لإنتاج دم آمن وخالٍ من الأمراض.

وقال بوكيف: يجب إغلاق كافة مراكز نقل الدم الأخرى الموجودة في المستشفيات الحكومية والخاصة وإعادة تأهيلها لتصبح مراكز لتخزين الدم فقط بحيث يضمن المركز الوطني وفروعه الإقليمية تزويدها بالدم الآمن الخالي من الأمراض ": .

العيد الثاني والأربعون للاستقلال:

انتصارات متجددة على طريق بناء المجتمع الجديد